

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خير الكلام حمد من خلق الأنام . ثم الصلاة على
نبيه وآله العظام .

﴿ وبعد ﴾ فيقول أفقر العباد الى رحمة ربه الغني
محمد المرعشى الملقب (بسواقلي زاره) أكرمه الله
سبحانه بالسعادة . ان علم الكلام مع انه حافظ اعقائد الاسلام
ذكر بعض اصطلاحاته ومباحثه في تفاسير المتأخرين
من أفاضل المحققين واستوضح ببعض مباحثه بعض مواضع
الأصول والمعاني فمن لم يرجع اليه رأساً فهو في مدرجة
الهوان ومن أعظم ما صنف فيه المواقف والمقاصد ومن
استظالمها فعليه بالطولع اعبد الله البيضاوي لكنه اكثر
مطوياته ونهاية ايجازه لاتصل اليه الا أيدي الأذكيا
وقليل ما هم في كل زمان ولذلك نسج عليه عناكب
النسيان ولما كان زماننا هذا زمان العوائق والفتن وتقاصر
الفرس والهمم اقتصرت من ذلك الكتاب على ما هو

الأهم فخذت مسائله وتركت دلائله إلا ما هو سهل
التناول ثم اني أظهرت مخفياتها ونشرت مطوياتها واضفت
اليها مسائل مبهمة مما ذكر في شرحه للأصفهاني وفي حاشية
ذلك الشرح للسيد الجرجاني وكثيراً من الهيئات المواقف
وشرحه وبعضاً من مواضعها الأخر ونبذة من بعض
الكتب وأدرجت فيه ماورد على ذهني القاصر مصدراً
بلعل وأقول وقد أذكر أن المنقول من شرح المواقف
وهو من التت والشرح وكما ذكرت المص أردت به
صاحب الطوابع وبذات جهدي في ايراد الكلمات الواضحة
بدل المبهمة لينتفع بكتابي أدنى الطلبة .

﴿ وسبب ﴾ نشر الطوابع وأجل مقصودي من
العاب نفسي اعتناء الراغبين في المسائل العقلية عن اشتغالهم
بنسخ الفلسفة واستثناسهم بقواعد الكفرة والمرجو من
الكرام أن يسدوا الخلل ويعفوا الزلل ولا يعيبوا على
مبالغتي في توضيح المقام وان قلت الحاجة . اذ ذلك مراعاة
لصغار الطلبة واختصار الكلام بشيء سهل لا يمدح به
الرجل ومن له ذهن ثاقب فعليه بالطوابع وأمثاله وهيئات

لما جمعه مثلى أن يلمت اليه الأذكياء وأن يذكر اسمى لهدي
خول العلماء أستعين بالله وأتوكل عليه وأفوض جميع أموري
اليه وما ناسب تقديم تعريف علم الكلام وبيان موضوعه
وغايته وإن خلا عنها الطوالع ذكرتها على ما وقع في شرح
المواقف .

فإن فاعلم ^(١) أن العلم المسمى بالكلام علم يقتدر
معه على اثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ورفع
الشبه عنها والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون
العمل فإن الأحكام المأخوذة من الشرع قسمان أحدهما
ما يقصد به نفس اعتقاده كقولنا الله عالم قادر سميع وتسمى
هذه الأحكام اعتقادية وأصلية وعقائد وقد دون
علم الكلام لحفظها والآخر ما يقصد به العمل كقولنا
الوتر واجب والزكاة فريضة وتسمى هذه الأحكام
عملية وفرعية وأحكاما ظاهرية وقد دون علم الفقه لها

(١) وعدل عن أن يقتدر به الي يقتدر معه مبالغة في نفي
لأسباب كالحقيقي واسناد الكل الي الله تعالى ابتداء علي ما هو المذهب
كما بدأ في شرح المقاصد . اهـ

(وموضوعه) على ما قيل ذات الله تعالى لأنه يبحث فيه عن
أعراضه الذاتية^(١) عن صفاته وعن أفعاله في الدنيا
كأحداث العالم وفي الآخرة كآخروه عن أحكام أفعاله فهما
كوجوب نصب الامام عليه تعالى وعدم وجوبه ووجوب
الثواب والعقاب عليه تعالى وعدم وجوبهما (وغايته) الترقى
من التقليد الى الايقان وارشاد المسترشدين والزام المعاندين
(أقول) فالتعريف المذكور للكلام تعريف بالغاية وعرفه
المحقق الشريف في تعريفاته بموضوعه حيث قال الكلام
علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته واحوال الممكنات
من المبدأ والمعاد على قانون الأسلام قوله على قانون الاسلام
احترازاً عن الهيئات الفلاسفة فانها على قانون عقولهم وافق
الأسلام أو خالفه كما في شرح المواثف وامل البحث عن
صفاته تعالى واحوال الممكنات من قبيل البحث عن

(١) قوله عن صفاته أي الذاتية وعن أفعاله أي الصفات الفعلية
وان قلت كيف فسر الأعراض بهما وسيجيء أن العرض موجود
قائم بمتحيز عند الأشاعرة فيخرج عنه صفات الله تعالى قلت
امل العرض هنا ليس بالمعنى الآتي . بل بمعنى ما يلحق الشيء . اهـ

أحوال أعراض موضوع العلم لأن موضوعات مسائل العلم
قد تكون موضوع العلم وقد تكون أعراض موضوعه
هذا إذا كان البحث عن الممكنات من حيث استنادها
إليه تعالى لا ندرجه في البحث عن الأعراض وأما على
ما قيل من أنه يبحث في الكلام عن أحوال الممكنات لا
من حيث الاستناد كقولهم الأعراض لا تنتقل في
التعريف أشكال ويمكن تخصيص الأحوال بالحقيقة المذكورة
ويكون البحث عن أحوالها لا من تلك الحقيقة استطراديا
كما في شرح المواقف . ثم اعلم انه لما كان المقصود الأعظم
من تأليف الطوابع اثبات الصانع وصفاته والنبوة وما يتعلق
بها بالبراهين العقلية المتألفة من مقدمات مأخوذة من الممكنات
بالنظر فيها رتب المص الكتاب على مقدمة وثلاثة كتب
﴿ المقدمة في مباحث تتعلق بالنظر ﴾ (الكتاب
الأول في الممكنات) . (الكتاب الثاني في الالهيات)
(الكتاب الثالث في النبوة وما يتعلق بها) . كذا قاله
الأصفهاني فرتبت هذا الكتاب على وفق ترتيب الطوابع
فالمقدمة في مباحث تتعلق بالنظر وفيها أربعة فصول

(الفهل الاول) في مباديء^(١) النظر وهي مباحث
التصور والتصديق (اعلم) ان العلم ان كان حكما أي
ادركا لأن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو تصديق
والا فهو تصور ثم أن كل واحد من التصور والتصديق
ينقسم الى بديهي وهو مالا يتوقف حصوله على نظر وفكر
كتصور الوجود والعدم والحكم بأن النبي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان . والى كسبي وهو ما يحتاج الى
النظر والفكر كتصور الملك والجن والحكم بأن العالم حادث
فتكتسب الكسبيات من البديهيات بطريق النظر .

والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعمال
ماليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى
تصور مجهول تسمى معرفا وقولا شارحا وان كانت
موصلة الى تصديق مجهول تسمى دليلا (أقول) يشعر
قول المص وتلك الأمور المرتبة ان التصور لا يكتسب

(١) قوله في مباديء النظر أي في مباديه أي في أجزاء
وهي أي المباديء يعني بيانها ويمكن أن يجعل نفس المباديء للنظر
لأنه يتوقف على أجزائه وهي تتوقف على مباحثها تدر . اه

من التصديق تدبر^(١).

(الفصل الثاني) في الأقوال الشارحة وفيه ثلاثة

مباحث . المبحث الأول . في شرائط المعرفة . معرفة الشيء ما يستلزم تصوره . تصور ذلك الشيء فيكون العلم بالمعرف سابقاً على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي له في الجلاء والخفاء وفسره شارح الشمسية بقوله أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فأنهما أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس . وأيضاً لا يعرف الشيء بما هو أخفى لانتفاء سبق العلم بالمعرف سواء توقف الأخصي على المعرفة فيكون الفساد فيه من جهتين الخفاء والدور أو لم يتوقف وإذا توقف عليه أما بمرتبة واحدة ويسمى دوراً صريحاً ودوراً

(١) وجه التدبر أن التقسيم ينبيء عن التعريف فالمعرف ما

يوصل الي التصور الجهول والحجة ما يوصل الي التصديق الجهول فلو أوصل الأول الي التصديق والأخير الي التصور أيضاً لا

ينتقض التعريفان معاً . اهـ

ظاهراً كتعريف الشمس بأنه كوكب نهاري ثم تعريف
النهار بأنه زمان طلوع الشمس ولا يخفي أن معرفة الكوكب
النهاري أخفى من معرفة الشمس وإما بمراتب ويسمى
دوراً مضمراً ودوراً خفياً كتعريف الأثنين بأنه زوج
أول ثم تعريف الزوج بأنه منقسم بمتساويين ثم تعريف
المتساويين بالشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر
ثم تعريف الشيئين بالاثنتين ولا يخفي أن معرفة الزوج
الأول أخفى من معرفة الاثنتين وأما التعريف بالأخفى
الذى لم يتوقف على المعرف كما يقال النار ركن شبيهه بالنفس
أي في اللطافة والنفس أخفى من النار لكن لم يتوقف
معرفة لها على معرفة النار وأيضاً لا يعرف الشيء بنفسه
أي بمرادفه لا تنفاه سبق العلم بالمعرف سواء لم يؤخذ مع
المرادف شيء آخر كقولهم الحركة نقالة أو أخذ كقولهم
الإنسان حيوان بشر فإن البشر عين الإنسان وقد أخذ
معه الحيوان ويجب أن يقدم الأعم في التعريفات لشهرته
وظهوره وأن يجتنب عن استعمال الفاظ غريبة وحشية
غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع وعن استعمال الفاظ

مجازية إلا مع قرينة دالة على تعيين المراد وأما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فواجبة في المجاز في أي موضع كان كذا في شرح الشمسية للتفتازاني . ويذنبني أن يجنب عن التكرار سواء كان المتكرر نفس الحد مثل أن يقول العدد كثيرة مجتمعة من الآحاد والمجموعة من الآحاد نفس الكثرة . أو كان المتكرر بعض أجزاء الحد مثل أن يقال الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان يؤخذ في حده الجسم حين يقال انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فقد كرر الجسم الذي هو بعض أجزاء الحيوان اللهم الا اذا دعت الى التكرار ضرورة أو حاجة . أما التكرار بحسب الضرورة فهو التكرار الذي لو لم يقع لم يكن التعريف صحيحاً مثل التكرار الذي يقع في تعريف كل من المتضامين وهما اللذان يكونان معاً في التعقل والوجود مثل الأبوة والبنوة فيقال في تعريف الأب حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث يتولد اه . فلو لم يكرر بعض الأجزاء بالحيثية يصدق التعريف على بعض الأبن لأن الأبن قد يكون كذلك . وأما اذا كرر لم يصدق على

الأبن فان بعض الأبن وان كان كذلك لكن لا يكون
ابناً من هذه الحيثية بل من حيث تولد من نطفة شخص
آخر من نوعه وقس عليه تعريف الابن واما التكرار بحسب
الحاجة فهو التكرار الذي لو لم يقع يكون التعريف صحيحاً
لكن لا يكون جامعاً كما في قولهم في تعريف الأنف
الافطس هو أنف ذو تقعر لا يكون ذلك التقعر الا في
الانف فصار الانف والتقعر مكرراً فانه يجوز أن يقال
في تعريف الانف الافطس هو شيء ذو تقعر مختص
بالانف لكن كرر الانف فقل هو أنف ولم يقل
هو شيء ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لان السؤال عن
الانف الافطس لا عن الشيء الافطس هذا حاصل ما ذكره
الاصمعياني (أقول) لم يظهر منه وجه تكرار التقعر ولعل
وجهه انه لو لم يذكر التقعر بعد لربما توهم رجوع ضمير
لا يكون الى الانف في المبحث الثاني في أقسام المعرف
معرفة الشيء يجب أن يساويه في العموم والخصوص أي
في الصدق على معني انه يجب أن يصدق المعرف بالفتح
على كل ما صدق عليه المعرف بالكسر وهو الاطراد والمنع

وبالعكس أي يجب أن يصدق الم عرف بالكسر على ما
صدق عليه الم عرف بالفتح وهو الجمع والانعكاس . وإنما
شرط المسارة المذكور ليشمل الم عرف جميع أفراد الم عرف
ويتميزه عن غيره . اذا عرفت ذلك (فنقول) أقسام الم عرف
بالكسر أربعة . حد تام وهو المركب من الجنس والفصل
القريبين كالحيو ان الناطق في تعريف الانسان . وحد ناقص
وهو التعريف بالفصل القريب وحده وبه والجنس البعيد
كالناطق والجسم الناطق في تعريف الانسان . ورسم تام
وهو المركب من الجنس القريب والخاصة كالحيو ان
الضاحك في تعريف الانسان ورسم ناقص وهو التعريف
بالخاصة وحدها . أو بها وبالجنس البعيد كالضاحك أو
الجسم الضاحك في تعريف الانسان هكذا في الشمسية وكذا
المركب من العرض العام والخاصة والمركب (١) من العرض

(١) يعني أن تحرير الغير بالبسيط اما بان يكون جنساً
فيستلزم الفصل أو فصلاً فيستلزم الجنس فيلزم أن تكون الماهية
المحدودة جنس وفصل . والحاصل أن الحد لا يكون الا لما له جزء
فاحد اما جميع الأجزاء وهو الحد التام أو بعضها منضم الى العوارض

النام والفصل القريب والمركب من الخاصة والفصل
كلماشي الضاحك أو الماشي الناطق أو الضاحك الناطق
في تعريف الإنسان فانها رسوم ناقصة أيضاً كما أشار اليه
شارح الشمسية . في المبحث الثالث في بيان ما يجوز
أن يعرف بشيء آخر وبيان ما يجوز أن يعرف بشيء آخر .
الحقائق اما أن تكون بسيطة أي لا يكون لها
جزء بان لا تلتئم من شيئين أو أكثر أو مركبة أي يكون
لها جزء وكل واحد من البسيط والمركب اما أن يتركب
عنه غيره أو لا فهذه أربعة أقسام والبسيط الذي لا يتركب
عنه غيره من الحقائق لا يحد حداً تاماً ولا حداً ناقصاً
لبساطته لان كلامهما لا يكون الا لئله جزء وأيضاً لا يحد
به غيره لعدم كونه جزء الغير كالواجب تعالى . والحد
لا يكون الا لئله جزء والبسيط الذي يتركب عنه غيره

وهو الرسم أولاً وهو الحد الناقص واذا كان الحد بعضها فالبعض
الغير المذكور جزء من الماهية في نفس الامر فماهية الحدود ذوات
أجزاء . والاول ماهية الجنس وحده والفصل وحده والثاني
النوع السافل . اه

لا يحد ابساطته لكن يحد به كالجوهر لانه جنس للجواهر
من الاجسام . والمركب الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد
به الغير لعدم كونه جزءاً من ماهية الغير لكن يحد اتركبه
كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق ولا يتركب
عن ماهية اخرى ضرورة كونه نوعاً سافلاً . والمركب
الذي يتركب عنه غيره يحد به الغير الذي كان ذلك المركب
جزءاً منه كالحيوان فانه مركب من الجسم النامي والحساس
ويتركب عنه غيره كالانسان فالحد للمركب سواء كان
حداً تاماً أو حداً ناقصاً . وكذلك الرسم التام ضرورة
تركبه من الجنس والخاصة فماهية المرسوم لها جنس وكل
ماله جنس فله فصل فيكون ماهية المرسوم مركباً من
الجنس والفصل . وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط
والمركب وأما كونه للمركب فظاهر وأما كونه للبسيط
فلجواز خلوه عن الجنس والفصل .

(الفصل الثالث) في الحجج وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الاول في أنواع الحجج وهي جمع حجة وهو الموصل
القريب الى التصديق واللفظ القريب احترازاً عن الموصل

البعيد وهو أجزاء الحججة . والحججة والدليل مترادفان .
وعرف الدليل بأنه ما يلزم من العلم به العلم^(١) بوجود المدلول
والدليل على ثلاثة أنواع . قياس . واستقراء . وتمثيل . لأن
الدليل إما استدلال بحال الكلّي على حال جزئيه أي جزئي
ذلك الكلّي سواء كان جزئياً حقيقياً أو اضافياً كما استدل
بنطق الانسان على نطق جزئيه الذي هو زيد في قولنا
زيد انسان وكل انسان ناطق فينتج زيد ناطق . وإما
استدلال بحال أحد المتساويين على حال الآخر يعني
الكلين المتساويين لأن الجزئين الحقيقيين لا يكون بينهما
الاتبان كما صرح به شارح الشمسية كما استدل بضحك
المتعجب بالقوة على ضحك مساويه الذي هو الانسان في
قولنا كل انسان متعجب بالقوة وكل متعجب بالقوة ضاحك
بالقوة ينتج كل انسان ضاحك بالقوة ويسمى هذان

(١) وأريد بالعلم الملزوم والعلم اللازم التصديق الشامل للظن
والاعتقاد واليقين كذا في الاصفهاني . ولعل المراد من الاعتقاد
ما يعم الجهل المركب والتقليد فقط بقريته تقابله للظن واليقين
والا فالاعتقاد يعم الجميع . اهـ

القسمان قياساً . قال الشريف في حاشية الاصفهاني في اندراج جميع أقسام الاستثنائي المتصل والمنفصل فيما ذكر غير ظاهر، يعني أن التقسيم غير حاصر . وأجاب عنه بعض الفضلاء بأن مرجع الاستثنائي المتصل عند وضع المقدم ان التالي أمر تحقق ملزومه وكل أمر تحقق ملزومه فهو متحقق . ويقال في رفع التالي ان المقدم أمر انتفي لازمه وكل أمر انتفي لازمه فهو منتف . ومرجع الاستثنائي المنفصل الحقيقي عند وضع المقدم ان التالي أمر يحقق معاندة في الصدق والكذب وكل أمر يحقق معاندة في الصدق والكذب فهو منتف وقس عليه البواقي . وان كان الدليل استدلالاً بحال الجزئي على حال كليه يسمى استقراء وهو اثبات الحكم السكالي لثبوته في جزئياته إما كلياً أو بعضها أما الاول فيفيد اليقين كقولك العدد إما زوج أو فرد وكل زوج يعده الواحد وكل فرد يعده الواحد ينتج ان كل عدد يعده الواحد أي يمينه الواحد بالقائه منه صراً ومثلاً ذلك يسمى قياساً متسماً واستقراء تاماً وأما الثاني فلا يفيد الا الظن لجواز أن يكون حكم ما لم يستقراً

كما يقال كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند المضغ لان
الانسان والفرس وغيرها مما نشاهده من الحيوانات
كذلك مع ان التماسح بخلافه كذافي شرح المواقف . ولعل
قوله لان الانسان والفرس كبري لصغري مطوية وهي ان
بعض الحيوان انسان و فرس وغيرها مما نشاهده ينتج ان
بعض الحيوانات يحرك فكاه الاسفل ثم نستدل على المدعي
بأنه اذا كان بعض الحيوان يحرك فكاه الاسفل فكل حيوان
يحرك فكاه الاسفل لكن المقدم حق ينتج هذا القياس
الاستثنائي بوضع المقدم ان النالي حق وهو المدعي لكن
ملازمته ظنية مبنية على قياس الغائب علي الشاهد فلذلك
لم يفد اليقين بالنتيجة التي هي قولنا كل حيوان يحرك
فكاه الاسفل بل افاد الظن . وان كان الدليل استدلالا
بحكم جزئي على حكم جزئي آخر لا شتر اكنها في وصف
يسمي تمثيلا في عرف المتكلمين وقياسا في عرف الفقهاء .
والمراد من الجزئيين ان يكونا تحت كلي واحد سواء
كانا جزئيين حقيقيين او اضافةيين وان لم يكونا تحت كلي

واحد فلا يتعدى حكم أحدهم الى الآخر . ومثاله أن يستدل بحرمة الخمر على حرمة النبيذ لاشتراكهما في الاسكار بان يقال النبيذ حرام لانه كالخمر في الاسكار والخمر حرام للاسكار وهو لا يفيد اليقين أيضاً كما في المطولات . والجزء الذي تعدي منه الحكم كالخمر في مثالنا يسمى أصلاً والجزئي الذي يعدي اليه الحكم كالنبيذ يسمى فرعاً والوصف المشترك بينهما كالاسكار يسمى جامعاً وهو السكبي الشامل لذينك الجزئين لان المسكر كلي شامل للخمر والنبيذ وسبب تعديته الحكم هو ذلك الجامع وهو انما يفيد الحكم في الفرع اذا اثبت كونه مؤثراً في الحكم في الاصل وتأثيره يعرف تارة بالدوران وأخري بالسبر والتقسيم .

قال شارح الشمسية الدوران هو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال عند قولنا العالم حادث لانه كالبيت في التاليف والبيت حادث للتاليف والحادث دائر مع التاليف وجوداً وعدمًا . أما وجوداً ففي البيت واما عدماً ففي الواجب تعالى لانه ليس فيه تعالى تاليف فليس فيه

حدوث والدوران علامة كون المدار علة للدائر فيكون
التأليف علة للحدوث . واما السبر والتقسيم فهو ايراد
أوصاف الاصل وأبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية كما
يقال علة الحدوث في البيت . اما التأليف أو الامكان والتالى
باطل للتخلف لان صفاته تعالى ممكنة وليست بحادثه
فتعين الاول وتتمام البحث في علم أصول الفقه رزقنا الله
واياكم اخوض فيه .

في البحث الثاني في القياس وأصنافه يحرم اعلم ان القياس
قول مؤلف من أقوال متي سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر .
وهو اما استثنائي أو اقتراني . فالاستثنائي ان كانت شرطية
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض
التالى ينتج نقيض المقدم . وان كانت منفصلة حقيقية ينتج
استثناء عين كل جزء نقيض الآخر . وينتج استثناء نقيض
كل جزء عين الآخر . وان كانت مانعة الجمع فاستثناء
عين كل جزء ينتج نقيض الآخر لا غير . وان كانت مانعة
انحلو فاستثناء نقيض كل جزء ينتج عين الآخر لا غير
وتتمام البحث في المنطق . واما القياس الاقتراني فهو على

على أربعة أشكال لأن الحد الأوسط ان كان محمولا في
الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول . وان
كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني . وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث . وان كان على عكس الشكل
الاول أي موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
فهو الشكل الرابع . ولكل واحد من تلك الأشكال ستة
عشر ضربا بحسب اقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب
والسلب والكلية والجزئية لكن لا ينتج كلها انمقد شرط
الانتاج في بعضها .

اما الشكل الاول . فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى . وضروره المنتجة بحسب هذين الشرطين أربعة^(١)
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية . والثاني^(٢)
من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة

(١) كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان ينتج كل
انسان حيوان .

(٢) كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بفرس ينتج
لا شيء من الانسان بفرس .

كليه . والثالث^(١) من صفري موجبة جزئية وكبري موجبة كلية ينتج موجبة جزئية . والرابع^(٢) من صفري موجبة جزئية وكبري سالبة كلية ينتج سالبة جزئية .

وأما الشكل الثاني . فسرط اتناجه اختلاف مقدمته بألايجاب والسلب وكلية الكبري . وضروره المنتجة بحسب هذين الشرطين أربعة أيضاً . الاول^(٣) من كلميتين والكبري سالبة كلية . والثاني^(٤) من كلميتين والصفري سالبة كلية ينتجان سالبة كلية . والثالث^(٥) من صفري

(١) كقولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق .

(٢) كقولنا بعض الحيوان أبيض ولاشيء من الأبيض بأسود ينتج بعض الحيوان ليس بأسود .

(٣) كقولنا كل انسان ناطق ولاشيء من الفرس بناطق ينتج لا شيء من الانسان بفرس .

(٤) كقولنا لا شيء من الحمار بناطق وكل انسان ناطق ينتج لا شيء من الحمار بانسان .

(٥) كقولنا بعض الأبيض فرس ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الأبيض ليس بانسان .

موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية . والرابع^(١) من صغري
سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتجان سالبة جزئية .
وأما الشكل الثالث . فشرط اتجاها ايجاب الصغري
وكلية احدي المقدمتين . وضروره المنتجة بحسب هذين
الشرطين ستة . الاول^(٢) من موجبتين كليتين ينتج
موجبة جزئية . والثاني^(٣) من صغري موجبة كلية وكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية . والثالث^(٤) من صغري
موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية .
والرابع^(٥) من موجبة جزئية صغري وسالبة كلية وكبرى

-
- (١) كقولنا بعض الابيض ليس بضاحك وكل انسان ضاحك
ينتج بعض الابيض ليس بانسان .
(٢) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ضاحك ينتج بعض
الحيوان ضاحك .
(٣) كقولنا كل انسان متحرك ولا شيء من الانسان بفرس
ينتج بعض المتحرك ليس بفرس .
(٤) كقولنا بعض الحيوان ابيض وكل حيوان متعجب ينتج
بعض الابيض متعجب .
(٥) كقولنا بعض الانسان متحرك ولا شيء من الانسان
بحمار ينتج بعض المتحرك ليس بحمار .

ينتج سالبة جزئية . والخامس^(١) من موجبة كلية صفري
وموجبة جزئية كبري ينتج موجبة جزئية . والسادس^(٢)
من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة
جزئية . والحاصل أن الشكل الثالث لا ينتج الكلية .
وأما الشكل الرابع . فشرط انتاجه أن لا يجتمع فيه
الخستان وهما السلب والجزئية لافي مقدمة ولا في مقدمتين
والجتماع في مقدمتين أعم من أن يكون من جنس واحد
أو من جنسين . وإنما خصصنا التعميم بالاجتماع في المقدمتين
لان المجتمعين في مقدمة واحدة لا يكونان الا من جنسين
والاشتراط المذكور انما هو اذا لم تكن الصفري موجبة
جزئية لانها اذا كانت موجبة جزئية يجب اجتماع الخستين
بأن تكون الكبرى سالبة كلية وضروره المنتجة بحسب
هذين الشرطين خمسة الاول^(٣) من موجبتين كليتين

(١) كقولنا كل ناطق ضاحك وبعض الناطق متحرك ينتج
بعض الضاحك متحرك .

(٢) كقولنا كل انسان كاتب وبعض الانسان ليس بمتعجب
ينتج بعض الكتاب ليس بمتعجب .

(٣) كل انسان ناطق وكل ضاحك انسان ينتج كل ناطق ضاحك

والثاني^(١) من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية . والثالث^(٢) من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية والرابع^(٣) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى والخامس^(٤) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتجان سالبة جزئية والكلام المستقصى هنا مبسوط في الكتب المنطقية .

المبحث الثالث في مواد الحجج وهي القضايا التي يتألف منها الحجج والحجة اما عقلية بأن تكون مأخوذة من العقل من غير افتقار الى السماع يعني تكون كلتا مقدمتيها عقلية . أو نقلية بأن يكون للسمع مدخل فيها أعم

(١) كل ضاحك متعجب وبعض الابيض ضاحك ينتج بعض المتعجب ابيض

(٢) لاشيء من الحيوان بحماد وكل متعجب حيوان ينتج لاشيء من الحماد بمتعجب .

(٣) كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوانات ليس بفرس .

(٤) بعض الانسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوانات ليس بفرس .

من أن تكون كلتا مقدمتيها عقلية أو أحدهما والاول
كقولنا العالم ممكن وكل ممكن له سبب فالعالم له سبب .
والثاني كقولنا تارك الأمور به عاص لقوله تعالى
« أف عصيت أمري » وكل عاص يستحق النار لقوله تعالى
« ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم » هذا مثال النقلى
المحض . وأما مثال ما احدى مقدمتيه عقلية والاخرى عقلية
فهو كقولنا الوضوء عمل وكل عمل بالنية لقوله عليه السلام
« انما الاعمال بالنيات » فان المقدمة الاولى عقلية والثانية
نقلية والامام ثلث القسمة . فقال الحجة اما عقلية محضة او نقلية
محضة او مركبة منهما . ثم اعلم ان الاولى اى الحجة
العقلية اما ان تكون مقدماتها قطعية سواء كانت ضرورية
او مكتسبة منها وتسمى برهاناً عند الفلاسفة ودليلاً عند
عند المتكلمين يعنى يسمى دليلاً بالنعنى الاخص لان للدليل
معنى آخر اعم من البرهان والامارة . واما ان تكون مقدماتها
ظنية او مشهورة وتسمى خطابية عند الفلاسفة وامارة
عند المتكلمين . واما ان تكون مقدماتها كاذبة مشبهة
بالقطعية او بالمشهورة وتسمى مغالطة وهذه مغالطة من

جهة المادة واما المغالطة من جهة الصورة فبان لا يكون
القياس على هيئة منتجة لاختلاف شرائط الاشكال كذا
في شرح الشمسية . والمباديء الضرورية اى اليقينية سبع
لانها اما قضايا يجزم بها العقل بمجرد تصور طرفيها وتسمي
اوليات وبديهيات سواء كان تصور طرفيها بالكسب أو
بالبداهة أو تصور أحدهما بالكسب والآخر بالبداهة
كقولنا الكل أعظم من الجزء أو قضايا . يجزم بها
العقل لا بمجرد تصور طرفيها بل بوسط يتصوره الذهن عند
تصور طرفيها مثل الاربعة زوج والوسط هو الانقسام
بمتساويين وتسمى قضايا قياساتها معها أو قضايا يجزم بها
الحس وفسره الاصفهاني بقوله اى قضايا يجزم بها لا بمجرد
تصور طرفيها بل بواسطة الحس الظاهر كقولنا الشمس
مضيئة والنار حارة والحس الباطن مثل علمنا بان لنا فرحا
وغضا وجوعا وعطشا وتسمى هذه القضايا مشاهدات
وحسيات او قضايا يجزم بها العقل والحس معا . والحس اما
حس السمع أو غيره والاول المتواترات والثاني ان احتاج
الى كثرة المشاهدة فهي المحربات والافهي الحدييات .

ان قلت نسبة الجزم الى الحس في المشاهدات من قبيل
نسبة الفعل الى الواسطة والجازم هو العقل على ما ذكره
الاصفهاني. وكذا الحس واسطة يجزم بها العقل في المتواترات
المجربات والحدسيات فلم نسب المصنف الجزم في الاولى
الى الحس فقط وفي الاخرى الى العقل والحس معا.
قلت. قال المحقق الشريف في حاشية الاصفهاني جعل المصنف
الحاكم في المشاهدات هو الحس وفي المتواترات والمجربات
والحدسيات الحس والعقل معا وان كان الحاكم فيها هو
العقل بمعاونة الحس لان الاحساس هناك كاف في حكم
العقل بخلافه ههنا لاحتياجه الى قياس خفي في كل واحدة
من المتواترات والتجربيات والحدسيات فمدخلة الحس
هناك اكثر انتهى وستعلم القياسات الخفية لهذه الثلاث.
ثم ان المتواترات هي ما يحكم بها العقل بسبب ان
يخبر عن محسوس يمكن وقوعه من جمع كثير يجزم العقل
بامتناع توأطئهم على الكذب ولو أخبروا عما ليس من
قبيل المحسوس كوجود العقول الجردة او عما هو من قبيله
لكن يستحيل وقوعه كاجتماع السواد والبياض في محل

أو عن المحسوس الممكن لكن لم يجزم العقل بامتناع تواطؤهم
على الكذب فلا يفيد أخبارهم تجزم بمضمون الخبر فلا
يعد خبر متواتر ولا بد في التواترات من قياس خفي كما
في شرح المواقف .

وقرره بعض الافاضل بان هذا خبر جماعه لا يمكن
تواطؤهم على الكذب وكل خبر كذلك فهو صادق . وأما
المجربات فهي ما يحكم بها العقل بسبب ان يشاهد ترتب
شيء على غيره مرارا كثيرة بحيث يحكم العقل بانه ليس
على سبيل الاتفاق بملاحظة قياس خفي وهو انه لو كان
الترتب المذكور اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا لكنه
دائم أو اكثرى كترتب الاسهال على شرب السقمونيات
وقد تكفي المشاهدة مرة أو مرتين لانضمام القران اليها
كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس . أقول فانه
لما شوهد أن القمر يستنير عند مقابلة الشمس ووجدت
قرينة على أن ذلك النور مستفاد من الشمس وهي اختلاف
تشكلاته النورية بسبب اختلافه من الشمس قربا وبعداً
حكم العقل بان نور القمر مستفاد من الشمس ويسمى

حدسيات ولا بد فيها من مقارنة القياس الخفي كذا في شرح المواقف .

وقرره بعض الافاضل بان تشكلاته النورية مختلفة بحسب القرب والبعد من الشمس وكل ما هذا شأنه فنوره مستفاد من الشمس . ولما كانت الحجة منقسمة بحسب المادة الى البرهان والخطابة والمغالطة وفرغنا من بيان مواد البرهان شرعنا في بيان مبادئ الخطابة .

أما مقدمات الخطابة فمنها الظنيات وهي مقدمات يحكم بها العقل مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا كقولهم كل من يطوف بالليل فهو سارق ومنها المشهورات وهي قضايا اعترف بها الجمهور اما لمصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم مثل العدل حسن والظلم قبيح أو بسبب رقة مثل قولنا مواساة الفقراء محمودة أو بسبب حمية مثل قولنا كشف العورة عند الناس مذموم .

أما مقدمات المغالطة فهي الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة اذ الوهم تابع للحس فحكمه في غير المحسوس

يكون كاذبا كما قيل ان كل موجود جسم أو حال في جسم
والثاني هو العرض وإنما حكم الوهم بذلك لما رأى أن
الموجود المحسوس كذلك ففاس غير المحسوس عليه وحكم
بتلك القضية الكمية وهذا كاذب لأن بعض الموجود ليس
بجسم ولا حال في جسم وهو مجرد .

قال الاصفهاني . وعلامة كذب الوهميات مساعدة
الوهم العقل في المقدمات المنتجة نقيض حكم الوهم فاذا وصلا
أي العقل والوهم الى نتيجة نكص الوهم أي رجع على عقبيه
واستبعده .

قال الشريف قدس سره في حاشية الاصفهاني كما يحكم
الوهم بالخوف من الموت مع انه يوافق العقل في أن الميت
جماد وكل جماد لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم الى
النتيجة نكص الوهم . (مطلب نفيس)

لما فرغنا من الحججة العقلية شرعنا في الحججة النقلية
وهي دليل صح نقله ممن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء
عليهم السلام لان المعجزات تدل على صدقهم . ثم أن
الدليل النقلية اذا لم يتواتر لا يفيد اليقين واما اذا تواتر

كجميع القرآن وبعض الأحاديث في أفادته اليقين اختلاف
فمذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة أنه لا يفيد اليقين بل
الظن اتوقف كونه مفيداً لليقين على العلم بوضع الالفاظ
المنقولة عن النبي عليه السلام بأزاء معان مخصوصة وعلى
العلم^(١) بأن تلك المعاني مراده له والأول وهو العلم بالوضع
أما ثبت بنقل الناقلين اللغات العربية لتعين مدلولات
مواد الالفاظ وبنقلهم النحو لتتحقق مدلولات الهيئات
التركيبية وبنقلهم الصرف ليعرف مدلولات هيئات
المفردات . وأصول هذه العلوم الثلاثة تثبت برواية الآحاد
لأن مرجعها إلى اشعار العرب وأمثالها وأقوالها التي
يرووها عنهم آحاد من الناس كالاصمعي والخليل وسيبويه
وعلى تقدير صحة الرواية يجوز الخطأ على العرب لأن
أمر القيس قد خطيء في مواضع عديدة مع كونه من
أكبر شعراء الجاهلية .

وأما فروع هذه العلوم الثلاثة فهي تثبت بالاقيسة
أي التمثيل والتشبيه وكل من رواية الآحاد والقياس دليل

(١) أي اليقين وهكذا المراد في جميع ملبساتي .

ظني فلا يحصل لنا العلم اليقيني بالوضع بل غاية الامر الظن
والثاني وهو العلم بالارادة يتوقف على العلم بعدم نقل تلك
الانفاذ عن معانيها المخصوصة التي كانت موضوعة
بازائها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى معان أخرى
اذ على تقدير النقل يكون المراد بها تلك المعاني الاول لا
المعاني الأخر التي نفهمها الآن منها وعلى العلم بعدم الاشتراك
اذ مع وجوده جاز أن يكون المراد معنى آخر مغاير لما فهمناه
وعلى العلم بعدم المجاز اذ على تقدير التجوز جاز أن يكون
المراد المعنى المجازي لا الحقيقي الذي تبادر الى أذهاننا وعلى العلم
بعدم الاضمار ذلوا ضمير في الكلام شيء تغير معناه عن حاله
والمراد من الاضمار الحذف وعلى العلم بعدم التخصيص اذ على
التخصيص كان المراد بعض ما تناوله اللفظ لا جميعه كما اعتقدناه
وعلى العلم بعدم النسخ لان احتمال النسخ يمنع الجزم ببقاء المراد
في الزمان الثاني الذي ورد فيه النسخ لكن هذه الامور
غير مجزوم الا انتفاءها بل غاية الامر الظن بالانتفاء فلا يحصل
لنا العلم اليقيني بالارادة وعلى العلم بعدم المعارض العقلي الدال
على نقيض ما دل عليه الدليل النقلى اذ لو وجد ذلك المعارض

تقدم على الدليل النقلى بان يؤول النقلى عن معناه الى
معنى آخر لا يعارضه الدليل العقلى مثاله قوله تعالى
« الرحمن على العرش استوي » فانه يدل على الجلوس وقد
عارضه الدليل العقلى الدال على استحالة الجلوس في حقه
تعالى فيؤول بالاستيلاء بجعل الجلوس على العرش كناية
عن الملك . وانما قدم المعارض العقلى على الدليل النقلى لان
ترجيح النقل على العقل ابطال الاصل بالفرع فان النقل
لا يمكن اثباته الا بالعقل لتوقف النقل على العقل فلو ابطالنا
العقل بالنقل بطل النقل أيضاً لان ابطال الاصل يقتضى
باطلان الفرع اسكن عدم المعارض العقلى غير يقيني . والحق
ان الدلائل النقلية قد تفيد اليقين فى المسائل الشرعية
بقرائن مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة عنه تدل
تلك القرائن على انتفاء الاحتمالات المذكورة . وأما
المعارض العقلى فلا يتصور هنا اذ لا طريق للعقل فى
المسائل الشرعية . نعم أفادتها اليقين فى المسائل العقلية
نظراً لعدم القطع بعدم المعارض العقلى والمراد من المسائل
الشرعية أمور يجزم العقل بإمكانها ثبوتاً وانتفاءً ولا طريق

للعقل البها والمراد من المسائل العقلية ما ليس كذلك والكل مأخوذ من المواقف وشرحه والاصغفاني فان أردت زيادة التفصيل فارجع اليهما .

(الفصل الرابع . في أحكام النظر) وفيه ثلاثة

مباحث . المبحث الاول . ان النظر الصحيح المشتمل على شرائطه بحسب مادته وصورته ينفيد العلم بالمنظور فيه مطلقاً سواء كان في التصورات أو التصديقات وسواء كانت التصورات والتصديقات في الالهيات أو غيرها وهذا عند الجمهور والسمنية أنكروه مطلقاً والمهندسون أنكروه في الالهيات . قال في شرح المواقف . وأما افادته . للظن فقيل انها متفق عليها عند الكل انتهى . أقول لا يخفي ان الظن انما يتصور في التصديقات .

فروع ثلاثة :—

الفرع الاول في كيفية أفادة النظر الصحيح للعلم وفيه

ثلاثة مذاهب . الاول مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري . وهو أن النظر الصحيح يعد الذهن لقبول النتيجة من مبدئها وهو الله تعالى والنتيجة تفيض عليه منه تعالى .

بطريق جرى العادة من غير وجوب . والثاني مذهب
الفلاسفة وهو أن النظر الصحيح يعد الذهن لقبول
النتيجة والنتيجة تفيض عليه من المبدأ وهو العقل الفعال
عنده على سبيل الوجوب أي اللزوم كما فسره شارح
المواقف . والثالث مذهب المعتزلة وهو أن النظر يولد
العلم بالمطلوب من الناظر ومعنى التوليد أن يوجب وجود
الشيء وجوداً آخر كحركة اليد توجب حركة المفتاح .
ومبنى ذلك أنهم أثبتوا لبعض الحوادث مؤثراً غير الله
تعالى فقالوا الفعل الصادر منه أي من مؤثر غير الله إن
كان بلا توسط فعل آخر صادر منه فهو الواقع بالمباشرة
كالنظر الصادر من الناظر وإن كان بواسطة فعل آخر
صادر منه فهو الواقع بالتوليد كالعلم بالمطلوب المتولد بالنظر
الصحيح الصادر من الناظر مباشرة . وفي المواقف والنظر
فعل للعبد واقع بمباشرة يتولد منه فعل آخر هو العلم
بالنتيجة وبينوا فساد مذهب المعتزلة ببيان استناد جميع
الممكنات إلى الله تعالى ابتداء .

الفرع الثاني ادعي بن سينا انه لا بد بعد استحضر

المقدمتين من ملاحظة اندراج الاصغر تحت الاكبر
فانه لو انتفى التفتن بالاندراج لم يحصل العلم بالنتيجة كما
اذا علم أن هذا الحيوان بغلة . وعلم أيضاً أن كل بغلة عاقر
مع العلم بهذه المقدمة السكوية رأي بغلة منتفخة البطن
فضن أنها حبلى لعدم التفتن لاندراج هذه البغلة تحت
قولنا كل بغلة عاقر . والمصنف صوب رأي بن سينا بانه
لو لم تلزم ملاحظة الاندراج والتفتن به لما تفاوتت
الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه لكنها اختلفت في جلاء
الانتاج وخفائه بحسب جلاء ملاحظة الاندراج وخفائه .
الفرع الثالث . المشهور أن النظر الفاسد سواء كان
فاسداً مادة أو صورة لا يستلزم الجهل أي الجزم بنتيجة
كاذبة وهو الجهل المركب وان كان قد يجلبه اتفاقاً .
قال في شرح المواقف وهو الصواب والمختار عند
الجمهور . وقيل يستلزمه مطلقاً أي سواء كان فساده من
جهة المادة أو من جهة الصورة واختاره الامام الرازي .
قال المصنف والحق ان الفساد ان كان مقصوراً على المادة
لا يستلزم . وان كان مقصوراً على الصورة أو شاملها فلا .

وفي شرح المواقف ان الصواب ان الفاسد من جهة
المادة قد يستلزم الجهل لا كلياً لان قواننا زيد حمار وكل
حمار جسم فاسد من جهة المادة فقط مع انه ينتج أن زيدا
جسم وهو ليس بجهل بل علم .

المبحث الثاني . ان النظر الصحيح كلف في معرفة
الله تعالى ولا حاجة الى معلم يرشدنا الى معرفته ويدفع
الشبهات عنا أي لا حاجة الى السماع من النبي ومن غيره
خلاف الاسماعلية فانهم يقولون لا يمكن معرفته الا من قول
المعلم المصوم وهو الامام المصوم ويزعمون استحالة
خلو زمان من الازمنة عن وجوده .

المبحث الثالث في وجوب النظر . في معرفة الله
تعالى . قال والمراد بمعرفته ههنا التصديق بوجوده
ووجوبه تعالى وصفاته الكمالية الثبوتية والسلبية بقدر
الطاقة البشرية . وأما معرفة ذاته تعالى فغير واقع عند
المحققين ومنهم من قال بامتناعه في العقل كحجة الاسلام .
وامام الحرمين والصوفية والفلاسفة .

أقول مراده من التصديق هو اليقين بشهادة قوله

أن الاشتغال بعلم الكلام إنما هو من قبيل فرض الكفاية وما هو فرض عين هو تحصيل اليقين بما يبلغ به صدره وتطمئن به نفسه وإن لم يكن دليلاً تفصيلاً.

اعلم أن الناس اختلفوا في وجوب معرفة الله فذهب الحشوية الذين قالوا الدين يتلقى من الكتاب والسنة إلى أن معرفة الله تعالى غير واجبة بل الواجب الاعتقاد الصحيح المطابق ومرادهم ما يعم التقايد.

وذهب جمهور المسالمين إلى أن معرفة الله واجبة ثم افرق هؤلاء فرقتين فرقة قالوا طريق معرفة الله تعالى إنما هو الرياضة وتصفية الباطن . وهذا مذهب المتصوفة وأصحاب الطريقة . وفرقة قالوا طريق معرفة الله تعالى إنما هو النظر وهو قول الأشاعرة والمعتزلة وهما اتفقا على أن معرفة الله تعالى واجبة والنظر طريقها وهو واجب أيضاً.

ثم اختلفوا فذهب الأشاعرة إلى أن وجوب النظر بالشرع لقوله تعالى «قل أنظروا ماذا في السموات والأرض» ونحوه وذهب المعتزلة إلى أن وجوبه بالعقل لأن شكر

الله واجب عقلا وهو يتوقف على معرفة الله وهو يتوقف
على النظر جميع ما ذكر مأخوذ من الاصفهاني .

قال في المواقف وشرحه قد اختلف في أول الواجب
على المكاف فالأكثر من منهم الشيخ أبو الحسن الأشعري
على أنه معرفة الله . وقيل هو النظر فيها وهذا مذهب
جمهور المعتزلة والاستاذ أبي اسحاق الاسفرايني . وقيل
أول جزء من النظر .

وقال القاضي أبو بكر بن فورك وإمام الحرمين انه
القصد الى النظر . والنزاع لفظي اذ لو أريد أول الواجبات
المقصودة أولا وبالذات فهو المعرفة اتفاقا . وان أريد أول
الواجبات مطلقا فالقصد النظر .

﴿ الكتاب الاول في المهمكنات ﴾

وفيه ثلاثة أبواب . الباب الاول في الامور الكلية
وتسمى بالامور العامة أي الشاملة لجميع الموجودات
أي الواجب والجوهر والعرض وفيه فصول ستة .
الفصل الاول في تقسيم المعلومات . ذهب أهل الحق